

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٩٥**

الأربعاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

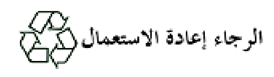
الرئيس:	السيدة كلينتون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد يودا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد جوياندي
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) (S/2009/362)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) (S/2009/362).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، استراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فنلندا، قبرص، كندا، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، مالطة، منغوليا، موناكو، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أود أن أنوه بحضور وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو، معالي السيد بيدوما ألان يودا، ووزير الدولة للتعاون والفرانكفونية في فرنسا، معالي السيد ألان جويانـدي، في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/489، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مالطة، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/362، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

من دواعي اعتزازي أن أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

إنني ممتنة جدا للتكلم أمام مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. أود أن أشكر كل الذين عملوا بجد للوصول إلى هذه المرحلة بشأن هذا القرار، وبطبيعة الحال، لاتخاذه بالإجماع. نحن هنا لمعالجة مسألة لم تلق سوى اهتمام ضئيل للغاية، ليس في هذه القاعة وعلى مدى العقود الستة الماضية فحسب، بل كما أرى، في جميع قاعات حكوماتنا في كل أنحاء العالم أيضا. إنها مسألة مهمة تنبع من جوهر التزامنا بضمان سلامة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومواطنيها.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأعضاء الخمسة عشر في هذا المجلس. وتلبية تلك المسؤولية تشمل حمايتنا للأرواح والسلامة البدنية لجميع البشر، بمن فيهم النساء اللائي يشكلن نصف عدد سكان الكوكب. وتكتسي هذه المسؤولية أهمية خاصة في الظروف التي يتعرض فيها السلام والاستقرار للتهديد.

وعلى الرغم من أن النساء والأطفال قلما يكونوا مسؤولين عن بدء الصراع المسلح، فإنهم غالبا ما يكونون الضحايا الأشد ضعفا وأكثر الضحايا الذين تُنتهك حقوقهم. إن القرار الذي اتخذناه اليوم يمثل خطوة إلى الأمام في جهودنا العالمية الرامية إلى إنهاء العنف الذي يرتكب ضد النساء والأطفال في مناطق الصراع، وإنه يبني على قرارين سابقين لمجلس الأمن – القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يدعو جميع الأطراف في الصراعات إلى احترام حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في مفاوضات السلام وجهود الإعمار بعد انتهاء الصراع؛ والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يؤكد الطموحات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويقيم صلة واضحة بين صون السلام والأمن الدوليين ومنع استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب لاستهداف المدنيين والتصدي لذلك. ولكن، على الرغم من الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن، لم يتضاءل العنف ضد النساء والفتيات في الحالات ذات الصلة بالصراع؛ بل في الواقع، تصاعد في بعض الحالات.

إذا قرأ المرء عناوين الصحف، فقد يظن أن استخدام الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب لا يحدث إلا بصورة عارضة أو في بضعة أماكن، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان. وهذا أمر سيئ بما فيه الكفاية، ولكن الواقع أسوأ بكثير. فقد شهدنا استخدام الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب في البوسنة وبورما وسري لانكا وغيرها. في بلدان كثيرة جدا، وفي حالات كثيرة جدا، لا يعاقب مرتكبو هذا العنف. ولذلك، فإن هذا الإفلات من العقاب يشجع على ارتكاب المزيد من الهجمات.

وفي الشهر الماضي، سافرت إلى غوما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يجري الإبلاغ عن وقوع أكثر من ١٠٠ ١ حالة اغتصاب كل شهر. والتقيت مع

ناجيات من العنف الجنسي. والضرر البدني والنفسي الذي يلحق بالنساء وأسرهن جراء هذه الهجمات لا يمكن قياسه كما لا يمكن قياس تأثيره على مجتمعاهم. إن طابع التجرد من الإنسانية الذي يتصف به العنف الجنسي لا يلحق الضرر بشخص واحد أو أسرة واحدة أو حتى قرية واحدة أو مجموعة واحدة فحسب، بل إنه يمزق النسيج الذي يربط بيننا كبشر. إنه يعرض الأسر والمجتمعات المحلية للخطر، ويؤدي إلى تآكل الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويقوض التقدم الاقتصادي. ويتعين علينا أن نفهم أن يؤخرنا جميعا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فشلنا كهيئة دولية في الاستجابة بصورة ملموسة لهذه المشكلة العالمية يجعل فعاليتنا الجماعية تتآكل. لذلك، يجب أن نتحرك الآن لإنهاء هذه الأزمة، ليس لحماية الضعفاء وتعزيز الأمن البشري فحسب، وإنما للحفاظ على شرعية هذه الهيئة أيضا.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدما. فالعديد من ولايات حفظ السلام تشمل الآن مطالبة مجلس الأمن بتعزيز تدابير منع العنف الجنسي والتصدي له. ولدى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تشاد والسودان تعليمات واضحة تؤكد مسؤوليتها عن حماية السكان المحليين ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والتقيت مؤخرا بقوات الأمم المتحدة في ليبريا التي تعطي مثالا ممتازا للخطوات التي يمكن لبعثة ما من بعثات الأمم المتحدة اتخاذها من خلال إجراءاها نفسها وبالتعاون مع الحكومة المضيفة لمنع العنف ضد النساء والفتيات. من المهم جدا أيضا أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تضم وحدة شرطة من الهند جميع أفرادها من النساء. وشجع كون وحدة الشرطة بأكملها من النساء على تحفيز المزيد من النساء الليبيريات للالتحاق بالشرطة، وأطلقت البعثة حملة مشتركة بين الأمم المتحدة وليبريا ضد الاغتصاب.

هذه خطوات ضرورية، ولكنها ليست كافية وحدها. والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) يرسم خطوات محددة بوسع الأمم المتحدة والدول الأعضاء اتخاذها ويتعين عليهم ذلك لتحسين قدرة المنظمة على التصدي للعنف الجنسي المرتكب خلال حالات الصراع المسلح. ويطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص لقيادة الجهود المبذولة لوضع حد للعنف الجنسي وتنسيقها وتعزيزها. ونتوقع من ذلك الشخص أن يتصل على أعلى المستويات مع القادة المدنيين والعسكريين لقيادة أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال. كما يدعو القرار الأمين العام إلى سرعة نشر فريق من الخبراء للعمل مع الحكومات على تعزيز سيادة القانون والتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، إلى جانب لفت الانتباه إلى مجموعة كاملة من التدابير القانونية التي يمكن استخدامها، بما في ذلك المحاكم المحلية والدولية والمختلطة التي تجمع القضاة المحليين والدوليين والمدعين العامين معا لتعزيز نظم العدالة المحلية.

يجب علينا أيضا أن نعترف بأن إنهاء الصراعات تماما هو المسار الأجدى لإنهاء العنف الجنسي في الصراعات. لذلك، فإن السعي من أجل السلام ونجاح عملية الانتقال بعد انتهاء الصراع ينبغي أن يكون أولويتنا الأولى. وفي الدول حيث تجري الصراعات أو التي انتهت الصراعات فيها، يجب تدريب الشرطة المحلية على نحو أفضل، ويجب تعزيز سيادة القانون مع ضمان الوصول الكامل للناجين إلى العدالة والحماية في جميع مراحل العملية القضائية. ونتصور أن فريق الخبراء الذي دعا القرار إلى تشكيله سيساعدنا على تعزيز تلك المبادرات.

بالإضافة إلى التدابير المبينة في القرار، يجب على مجلس الأمن اتخاذ خطوات إضافية. وينبغي أن تكون حماية النساء والأطفال أولوية هامة بالنسبة لجميع الجنود الذين يعتمرون الخوذ الزرق. ولتجسيد هذا، ينبغي للولايات

الجديدة لحفظ السلام والولايات التي تجدد أن تشمل لغة تدين العنف الجنسي وتعطي المزيد من التوجيه لبعثات حفظ السلام من أجل العمل مع السلطات المحلية لوضع حد له. يجب علينا السعي إلى ضمان أن تتوفر لدى كل قواتنا العسكرية وقوات الشرطة، ولا سيما القوات التي ستشارك في بعثات حفظ السلام، الخبرات اللازمة لمنع العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له. ومن شأن زيادة عدد النساء اللواتي يخدمن في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يساعد على ذلك. وعندما زرت البعثة في غوما، أعجبت كثيرا بتكامل البعثة في كل شيء – موظفون من كل بلد، هناك ممثلون عن كل صنوف البشر، وكثير من النساء في القيادة وكذلك بين صفوف الموظفين.

ويجب ألا ننسى أنه كثيرا ما تكون النساء رائدات الدعوة إلى السلام في المجتمعات التي مزقتها أعمال العنف. وشاهدنا نساء يقمن بهذا الدور من ليبريا إلى رواندا وأيرلندا الشمالية وغواتيمالا. وحتى عندما تتكبد النساء خسائر فادحة في الصراعات التي لم يكن لهن يد في نشوبها، فإنهن يملكن الإرادة لتخطي الانقسامات وإيجاد أرضية مشتركة وتعزيز التفاهم. وإنهن إذ يسعين لتحقيق السلام، لا بد لنا من السعي لتحقيقه أيضا بالتأكد من مشاركتهن في جميع الجهود. لذلك، أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التأكد من أن برامج المساعدات الخارجية لديها تشمل التدابير اللازمة لمنع العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له، وضمان إشراك النساء في تصميم تلك البرامج وتنفيذها.

لقد دعا الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي دول العالم إلى تحمل المسؤولية لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

وبالتأكيد، لا يمكن ولا ينبغي فصل تحدي العنف الجنسي في الصراعات المسلحة عن المسائل الأمنية الأوسع نطاقا التي تواجه المجلس. لقد حان الوقت لكي نتحمل جميعا مسؤوليتنا لتجاوز مجرد إدانة هذا السلوك ونتخذ خطوات ملموسة لإنهائه، وجعله ظاهرة غير مقبولة اجتماعيا، وأن نقر بأنها ليست ظاهرة ثقافية، بل إنها ظاهرة إجرامية. وكلما قلنا ذلك وأكدنا عليه مرارا وتكرارا، يمكننا تغيير التوجهات وفرض ضغوط النظراء وتهيئة الظروف للقضاء على هذه الانتهاكات.

عندما كنت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سمعت قولا مأثورا مؤداه أنه، ”مهما طال الليل سيأتي النهار أكيدا“. ويحدوني الأمل في أن يقربنا عملنا اليوم، وكل يوم في المستقبل، من وقت تشعر فيه النساء في جميع أنحاء العالم بالارتياح للسير بحرية مرة أخرى في شوارع مدنهن وقراهن، للعمل خارج منازلهن، لجمع الحطب والماء بدون خوف، للعب مع أطفالهن، وقضاء مزيد من الوقت مع أزواجهن والاستمتاع بحياتهن في حرية وسلام وأمن.

ذلك هو حلما بمستقبل أفضل من أجلها ومن أجلنا، وأشكر هذه الهيئة لالتزامها القوي الذي يعبر عنه هذا القرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. يحلو لي أن أكون رئيسة، لذلك، قد أطيل عليكم أكثر من المتوقع قليلا.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بشأن موضوع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

بادئ ذي بدء، أود، سيدتي الرئيسة، أن أرحب بكم مرة أخرى في الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشيد بقيادتكم والتزامكم تجاه كل الغايات والمثل الرئيسية للأمم المتحدة،

بما فيها هذه المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ورغم إحراز بعض التقدم في التصدي للعنف الجنسي في الصراعات المسلحة، يستمر الاستهداف المتعمد للمدنيين بلا هوادة، بما في ذلك الاستهداف على أساس واسع النطاق أو منهجي. وتواصل الأطراف في الصراعات المسلحة استخدام العنف الجنسي بوحشية شديدة. ويفلت مرتكبو هذه الاعتداءات من العقاب عموما.

يجب أن تمتثل الدول والأطراف الأخرى في الصراعات لالتزاماتها القانونية الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمنع العنف وحماية الأفراد ومعاقبة مرتكبي الاعتداءات وضمان الانتصاف للضحايا.

إن مجلس الأمن، بقراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، يوجه اليوم رسالة لا لبس فيها – نداء للتحرك. إنه يشكل أساسا طموحا لتكثيف هذا النضال. إنه يبني على القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يعتبر في حد ذاته سابقة هامة بالاعتراف بالصلة بين العنف الجنسي والسلام والأمن المستدامين. إنني ملتزم تماما بكفالة تنفيذ أحكام القرارين، في شراكة مع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسأواصل ضمان المتابعة الفعالة للمسألة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

وسيكون الانخراط المتواصل لمجلس الأمن حاسما. لقد قدم تقريري الأخير إلى المجلس (S/2009/362) مجموعة من التوصيات التي يعزز كل منها الآخر من أجل العمل.

إن العنف الجنسي – سواء في الصراعات المسلحة أو، في أي وقت، حقا، ينبغي ألا يكون له مكان أو ملاذ في العالم. علينا جميعا أن نقوم بدورنا لمكافحة وإنهاء التمييز ضد النساء والفتيات. وينبغي أن يعزز الكيان الجنساني الجديد الذي وافقت عليه الجمعية العامة مؤخرا عملنا لصالح تمكين المرأة، وقد طلبت من نائبة الأمين العام قيادة الجهود لإنشاء هذا الكيان.

كما سأواصل بذل قصارى جهدي للنهوض بالمساواة بين الجنسين في صفوف موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك في تعييناتي في الوظائف العليا.

وينبغي أن يكون تمكين المرأة في صميم جهودنا العالمية من أجل السلام والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه ودعمه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيدوما آلان يودا، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو.

السيد يودا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي ممتن لرئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة للمجلس، والتي اتخذ خلالها المجلس القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) لمتابعة تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، المعني بالعنف الجنسي في مناطق الصراعات المسلحة.

نحن نقدر بالغ التقدير وجود الأمين العام بيننا ومشاركته في هذه المناقشة المهمة، والرسالة القيمة التي لا لبس فيها التي وجهها بشأن هذا الموضوع. إن الاهتمام الخاص الذي أولاه مجلس الأمن لمصير النساء والفتيات اللائي يعشن في مناطق الصراعات المسلحة يعكس إدراك المجتمع الدولي للعواقب الوخيمة للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات في مناطق الصراع.

لقد دق الزخم الذي ولده القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ناقوس الخطر بشأن هذه الظاهرة التي تمس كرامة المرأة، وتقوض قدرتها على الإسهام في صون السلام والاستقرار الاجتماعي. إن الحالة خطيرة: خاصة في مناطق الصراع في أفريقيا، ولا سيما في السودان وجمهورية الكونغو

الديمقراطية، إذ يتخذ العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في مناطق الصراع المسلح أبعادا مقلقة لم يعد من الممكن أن يتسامح المجتمع الدولي حيالها.

إن هذا العنف ضد المرأة يؤجج الكراهية بين الأطراف المتحاربة ويحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في عملية إعادة البناء بعد الصراع.

إن القرار الذي اعتمده المجلس للتو في ظل رئاستكم، سيدتي الرئيسة، سيمكننا من إعداد المجتمع الدولي وأطراف الصراع المسلح من أجل فهم أفضل للعواقب المترتبة على هذه المأساة الإنسانية والاضطلاع بمسؤولياتها عن حماية حقوق الإنسان أثناء فترات الصراع.

وما فتئت بوركينا فاسو تصادق على كل المبادرات التي تهدف إلى احترام كرامة البشر، ولا سيما كرامة المرأة، وإقامة مجتمع مسالم خال من كل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ووفقا لمبادئ السلام والحرية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تؤيد بوركينا فاسو دون أي تحفظ مضمون القرار الذي اتخذناه للتو وتؤكد من جديد شكرها لوفد الولايات المتحدة والوفود الأخرى على الجهود التي بذلت للتوصل إلى نص متوازن يحظى بتوافق في الآراء ويمكن أن يسهم في القضاء على العنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلان جويانــدي، وزيــر الدولــة للتعــاون والفرانكوفونية في فرنسا.

السيد جوياندي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بعقد هذه المناقشة العامة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، بناء على مبادرة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، مع التركيز على مكافحة العنف الجنسي في الصراع المسلح. إن مكافحة هذه الآفة على مستوى العالم لا بد أن تكون لها أولوية.

وللأسف، فإن هذا الموضوع جاء في وقته تماما الآن. فخلال أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر في كوناكري، غينيا، قتل كثيرون واغتصبت نساء كثيرات في شوارع المدينة. وتود فرنسا أن تنبه المجلس إلى الحالة المأساوية التي تحصل حاليا في كوناكري.

إن مكافحة هذه الآفة على نطاق العالم أولوية لسياسة فرنسا الخارجية. ونحن سعداء لمشاركة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وأنا أشيد في هذا الصدد بالجهود الشخصية التي تبذلها هيلاري كلينتون.

ويشكل هذا القرار الجديد خطوة حاسمة لحماية النساء في الصراع المسلح، بعد تسعة أعوام من اتخاذ المجلس للقرار الريادي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعام واحد من اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وسيؤدي القرار الجديد إلى تعزيز تنفيذ هذين القرارين بفضل اتساق مجموعة أحكامه.

أولا وقبل كل شيء، يمثل تعيين ممثل خاص للأمين العام لتوجيه مكافحة العنف الجنسي في الصراع المسلح خطوة رئيسية إلى الأمام، وهي تهدف إلى ضمان اتساق عمل الأمم المتحدة بدعم مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. ويحدونا الأمل في أن تنشأ هذه الوظيفة في أقرب وقت ممكن. ونود أن نشهد تعيين شخص ذي خبرة في الميدان ومعرفة حقيقية بقضايا العنف الجنسي. كما ينبغي أن يكون هذا الشخص في موقف يمكنه من أن يكون صوتا لمن لا صوت له – أي ضحايا هذه الفظائع. ونأمل أن يمكن تقرير الأمين العام الهادف إلى تحديد التحسينات المحتملة في اتساق إجراءات الأمم المتحدة، الذي سيعد خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، الممثل الخاص الجديد من كسب الوقت عندما يتولى مهام الوظيفة.

ثانيا، إن إنشاء فريق للخبراء مكلف بمساعدة الحكومات المحتاجة إلى المساعدة سيساعد على دعم السلطات الوطنية بالخبرة التقنية الرفيعة المستوى المتوفرة في إطار الأمم المتحدة أو التي تقدمها الدول الراغبة في ذلك.

وفي إطار عمليات حفظ السلام، سيستكمل مستشارو حماية المرأة، الذين تولوا مهام مناصبهم مؤخرا وستتمثل ولايتهم في رصد الحالات ومتابعتها، أعمال مستشاري الشؤون الجنسانية. وفرنسا ستهتم اهتماما خاصا بضمان تنفيذ هذا التدبير. كما أن الأمر الأساسي هو أن يكون العنف الجنسي خاضعا لمتابعة دقيقة في التقارير عن عمليات حفظ السلام وفي التقرير السنوي للأمين العام، بما في ذلك تقديم المعلومات عن أطراف الصراع المسلح التي ترتكب أعمال العنف الجنسي في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، بحيث يتوفر المزيد من البيانات والمعلومات، التي ما زالت في الوقت الحاضر جزئية أكثر مما ينبغي.

ويحدوني الأمل في أن نكون قد أقنعنا الجميع باتساق مجموعة الأحكام التي وضعها المجلس باتخاذ هذا القرار الجديد، وهي تشمل: تعيين الممثل الخاص؛ المطالبة باستكمال تقرير الأمين العام في ظرف ثلاثة أشهر، بغية تعزيز فعالية الأمم المتحدة؛ إيفاد فريق الخبراء لمنع العنف الجنسي بصورة أفضل والتصدي له في الدول عند الاقتضاء؛ تعزيز عمليات حفظ السلام بإنشاء وظيفة لمستشاري حماية المرأة؛ تقديم الأمين العام لتقارير سنوية بغية حصول المجلس على المعلومات الكافية، وهي شرط مسبق أساسي للإجراءات التي يتخذها المجلس.

وأود الآن أن أبرز التزام فرنسا بعنصرين تكميليين في هذه الخطة وهما: آلية حماية الأطفال في الصراع المسلح؛ وضرورة أن يقرر المجلس فرض جزاءات عند الاقتضاء بغية مكافحة الإفلات من العقاب. وأولا وقبل كل شيء، علينا أن نستفيد من الإمكانيات التي يقدمها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع للمجلس. فهذا الفريق يمكن من دراسة الحالات المستعصية، وتقديم توصيات، وفي حالة استمرار عدم امتثال المتحاربين لتوصيات الفريق، النظر في فرض جزاءات من جانب المجلس. وهذه آلية فريدة وفعاليتها على أرض الواقع فعالية حقيقية.

إنني أرحب بالتقدم المؤسسي الهام للغاية الذي أحرز الشهر الماضي باتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي، في جملة أمور، وسع آلية الرصد والإبلاغ الواردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتشمل العنف الجنسي الذي يرتكب ضد الأطفال، بصرف النظر عن وجود جنود أطفال أو عدم وجودهم. ومع أن هذه الآلية تنطبق على الأطفال، فإنها يمكن بالرغم من ذلك أن تقدم إسهاما مفيدا في مكافحة العنف الجنسي ضد النساء. وبمجرد رقم واحد يمكننا من استيعاب أهمية اتخاذ مثل ذلك النهج: إذ يقدر أن ٦٠ في المائة من النساء اللائي يغتصبن في جمهورية الكونغو الديمقراطية هن من القصر. وفي هذا الصدد، سيكون الأمر الأساسي هو كفالة الشفافية والتعاون وتنسيق الجهود بين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح والممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني بالعنف الجنسي والصراع المسلح.

كما يجب أن نقبل الفكرة التي مفادها أنه بدون العقاب الحقيقي لا يمكن وجود منع أو ردع. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الجزاءات. ووفقا للالتزام المقطوع في القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، على المجلس أن ينظر بصورة منهجية في إمكانية إدراج العنف الجنسي بوصفه أساسا لفرض الجزاءات عندما يقوم المجلس بإنشاء أو استعراض ولايات هذه اللجان. وعندما تتوفر الأسس، من واجب الخبراء أن يشيروا إليها. وانطلاقا من ذلك، وفي الشهر الماضي، أيدنا، بالترافق مع

بلجيكا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أن تدرج لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أربعة أعضاء في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قائمة الأشخاص الخاضعين للجزاءات الفردية.

وأخيرا، يسر فرنسا أن مكافحة العنف الجنسي كانت موضع اهتمام خاص خلال الزيارة السنوية التي قام بها مجلس الأمن إلى أفريقيا في أيار/مايو الماضي. وفي ذلك الوقت نجح مجلس الأمن في حث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على محاكمة خمسة ضباط متهمين بارتكاب العنف الجنسي. ولا بد أن يظل المجلس في حالة تعبئة بشأن هذه المسألة.

وفي الختام أود أن أشير إلى أننا نتحمل المسؤولية عن وضع برامج لمساعدة الضحايا، وتقديم الرعاية لهم وفرص إعادة التأهيل والعمل على تفادي الوصم. ويعني تلبية احتياجات الضحايا أنه لا بد من استشارتهم بصورة منهجية وإشراكهم في جميع مراحل البرامج المصممة من أجلهم. ويمكن للأعضاء أن يتأكدوا من أن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ المشاريع المحددة الرامية إلى مساعدة ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي وستشارك في تنفيذ هذه المشاريع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على انضمامه إلينا في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. كما نود أن نرحب في قاعة المجلس بالسيد بيدوما ألا يودا، وزير خارجية بوركينا فاسو، والسيد ألان جوياندي، وزير الدولة للتعاون والفرانكفونية في فرنسا.

كما أود على وجه الخصوص أن أرحب بكم، سيدتي وزيرة الخارجية، وأن أنوه بالتزامكم الشخصي وقيادتكم، التي أنشأت زخما جديدا لمسألة حماية حقوق النساء ومنع جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء. كما يود وفدي أن يشكر وفد الولايات المتحدة على قيادته للمفاوضات بشأن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ من فوره.

إن مجلس الأمن، باتخاذه لذلك القرار بالإجماع، أكد مجددا على التزامه بحماية النساء في الصراع المسلح. ويدل العدد الكبير من الوفود التي شاركت في تقديم هذه المبادرة على أن المجتمع الدولي عاقد العزم على ضمان ألا تبقى النساء والأطفال بعد الآن هم الضحايا الرئيسيون للصراعات المسلحة التي، مما يدعو إلى الأسف الشديد، أنها تنشب في مختلف أجزاء العالم.

وتمكن أعضاء المجلس من أي يشهدوا بأنفسهم خطورة أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال في مناطق الصراع المسلح خلال زيارتهم في أيار/مايو الماضي إلى عدد من بلدان القارة الأفريقية، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تلك المناسبة شهدنا آثار هذه الجرائم على المجتمعات وتأثيرها السلبي على الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لحالات الأزمة وتعزيز عملية فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية. ولذلك السبب نود أن نؤكد مجددا، على النحو الوارد في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، على الالتزام الأوّلي لجميع الأطراف في أي صراع مسلح باحترام وإنفاذ القانون الإنساني الدولي، الذي يكفل حماية خاصة للنساء والأطفال.

يعتقد وفد بلدي أن إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات الصراع المسلح سيمكن من زيادة الاهتمام المنهجي والشامل الذي توليه الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي في هذه الحالات.

وهذه الولاية الجديدة ينبغي أن تعمل بطريقة منسقة مع آليات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل الاستفادة من أوجه التآزر ومنع الازدواجية. وهناك، بصفة خاصة، علاقة عامة بين أهداف القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) والقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بشأن الأطفال والتراع المسلح، الذي اتخذه مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي.

ويجب استكشاف هذه الأهداف المشتركة على النحو الواجب بهدف توفير الحماية الشاملة لجميع من يعانون أشد المعاناة، بحكم حالتهم، من عواقب الصراع المسلح، ألا وهم النساء والأطفال. وفي ضوء ما ذكرناه آنفا، نعتقد أن مجلس الأمن لا بد أن يولي اهتماما وثيقا كذلك للمفاوضات الجارية بخصوص إنشاء كيان مركّب معني بالقضايا الجنسانية في إطار الجمعية العامة وأن يقرر استعراض ولاية الممثل الخاص خلال فترة زمنية معقولة وفي ضوء نتائج الإجراءات المبينة في قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١.

ولئن كانت هناك إمكانية لعمل المزيد على المستوى الدولي من أجل منع العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح، فإن القضاء على العنف الجنسي لن يتحقق إلا إذا جرى تحسين القدرات الوطنية بين تلك الدول التي تتعامل مع حالات صراع بغية تمكينها من تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

ولذلك، فإن أحد أهم جوانب القرار هو تحديد فريق خبراء متعدد التخصصات في إطار الأمم المتحدة يمكن نشره في الميدان، عند وجود حاجة إلى مساعدته وبموافقة الدولة المعنية، من أجل العمل بصورة مشتركة مع الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع للتعاون الفني لتعزيز سيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب وتلبية احتياجات الضحايا.

ومن الواضح أن لدينا الآن أدوات قوية للحيلولة دون تزايد العنف الجنسي في مناطق الصراع. والتحدي الحقيقي الذي نواجهه هو الاستفادة الكاملة من طائفة الأدوات هذه إذا كنا نرغب حقا في كفالة عدم سقوط المزيد من النساء والأطفال ضحايا لدوامة العنف التي يسببها الصراع المسلح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد أذهلتني كلمات وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. فقد قال إن العنف الجنسي الذي يُرتكب ضد النساء والفتيات في شرق بلده يشكل أخزى وأخطر جريمة تشهدها البشرية في القرن الحادي والعشرين. وكانت تلك الكلمات تذكرة قوية بالتحدي الذي يواجهه هذا المجلس وهو يمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال الذي حدده القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في العام الماضي.

إن العنف الجنسي جريمة يمكن – بل ويجب – محاسبة الأفراد، أيا كانت مترلتهم، عليها. ويعرف مرتكبو العنف الجنسي أن من بين نتائج جريمتهم تدمير المجتمعات المحلية وزيادة صعوبة تحقيق سلام دائم. وغالبا ما يكون ذلك هو مقصدهم، حيث أن استمرار الصراع يترك رجال العنف، وهم باستمرار من الرجال، في وضع الهيمنة.

ولقد رأيتم ذلك التحدي على الطبيعة أثناء زيارتكم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ممتنون للقيادة القوية التي أظهرتموها شخصيا وأظهرتها الولايات المتحدة بشأن جدول الأعمال هذا. ووجود الأمين العام هنا اليوم يظهر انخراطه الشخصي. وهو يعالج المسألة بقوة وأنا أشجعه على الاستمرار في ذلك.

وكما ذكرنا الوزير جوياندي، فإن بعثة مجلس الأمن التي زارت أفريقيا في أيار/مايو تقدمت باحتجاجات قوية إلى قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونرحب بالخطوات التي اتخذت لمساءلة ضباط القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الضالعين في العنف الجنسي.

ترحب المملكة المتحدة بالقرار الذي اتخذناه بالإجماع اليوم. فهو يزيد من تعزيز التزامنا الجماعي بإنهاء الإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي. والقرار يحقق اتساقا جديدا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وهو يتيح قيادة جديدة لمكافحة العنف الجنسي من خلال إنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام. والقرار يوجد خطوات جديدة لإعلان أسماء أطراف الصراع المسلح التي ترتكب العنف الجنسي ووصمها بالعار. وهو يدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون بنشر فرق خبراء في حالات وقوع عنف جنسي مع إفلات مرتكبيه بوضوح من العقاب. كما أنه يحسن تدفق المعلومات إلى المجلس بشأن أنماط العنف الجنسي بما يتيح لنا إعداد استجابات عملية محددة.

وتتيح لنا هذه التدابير مجتمعة أدوات جديدة للعمل بشأن العنف الجنسي. ونحن نرحب بها ونؤيدها، هي والقرار الأخير للأمين العام بإنشاء كيان مركب معني بالقضايا الجنسانية في الأمم المتحدة. ومفتاح النجاح الآن هو التنفيذ.

لقد قطع المجلس شوطا طويلا منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل تسع سنوات. واستغرق الأمر وقتا طويلا أكثر من اللازم لكي تتصدى الأمم المتحدة لمسألة العنف الجنسي المنهجي في الصراع. وأود أن أشيد بالعمل الرائد للدكتور دينيس موكويجي وزملائه في مستشفى بانزي في بوكافو والدكتور جو لويس وزملائه في مستشفى هيل في غوما، حيث يجري علاج النساء والأطفال الذين اُغتصبوا واُنتهكت عفتهم بوحشية وتوفير العلاج والرعاية لهم.

وأشيد أيضا بعمل الكثيرين حول العالم الذين ناضلوا من أجل إدراج مسألة العنف الجنسي في جدول الأعمال السياسي: إيفا إنسلر وليزا جاكسون والمنظمة غير الحكومية ''النساء للنساء'' بقيادة زينب سلبي. فهم يقومون جميعا بأدوار قيمة جدا. وكان القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي يجعل من العنف الجنسي المنهجي جريمة حرب خطوة بارزة إلى الأمام.

لكن المشكلة قائمة، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، ولكن أيضا في الصراعات في أنحاء المعمورة. والأحداث التي وقعت في غينيا هذا الأسبوع تذكرة قاسية بالتلازم القائم بين الاغتصاب والقمع السياسي.

والرسالة التي ينبغي أن تبعث بها جلسة اليوم هي أنه لا يمكن مطلقا تمكين المرأة حقا في حين لا تزال مهددة بالعنف الجنسي وأن السلام لا يمكن أن يترسخ فيما لا يزال نصف البشرية – النصف الأنثوي – يعيش في خوف وذعر. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وألا يخفض مسألة العنف الجنسي المنهجي إلى مرتبة المسألة الثانوية مرة أخرى البتة. فهي ليست كذلك. ويتعين الآن متابعة التدابير التي اعتمدناها على مدار العامين الماضيين، بما في ذلك قرار اليوم، وتنفيذها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، تقر كوستاريكا بقيادتكم الشخصية والجهود التي يبذلها بلدكم في سعيه لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. ونعتقد أن اتخاذ القرار الجديد هذا خطوة ثابتة أخرى على الطريق الذي بدأناه في العام الماضي بالقرار

١٨٢٠ (٢٠٠٨) لوقف استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب.

لقد جرى توضيح موقف كوستاريكا بشأن الموضوع في المناقشة المفتوحة المواضيعية التي عقدت في ٧ آب/أغسطس من هذا العام. ولذلك، فإنني سأقتصر على إبراز نقطتين فحسب. وتتعلق النقطة الأولى بالممثل الخاص للأمين العام والثانية بفريق الخبراء الذي سينشأ بموجب هذا القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

فتعيين ممثل خاص للأمين العام لمكافحة العنف الجنسي سيقوم، بدون شك، بدور استراتيجي في تسليط الضوء على هذه القضية الأساسية وسيساعد، في المقام الأول، على تنظيم إجراءات متضافرة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح.

ونعتقد أنه من الضروري المواءمة بين هذه الآلية المؤقتة وإنشاء الكيان المركب الجديد المعني بالقضايا الجنسانية الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب القرار ٦٣/٣١١، وذلك من أجل تفادي الازدواجية وتداخل الوظائف. ونعتقد أن الممثل الخاص ينبغي أن يكون على رأس حملة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع ''UN Action''، بغية استخدام موارد المنظمة وقدراتها بصورة أفضل. ونأمل في أن يترجم الحماس الذي أوجده إنشاء هذه الأداة الجديدة إلى إسهامات ملموسة لتزويدها بالقدرة اللازمة لكي ترقى إلى مستوى الآمال الكبيرة التي نعلقها عليها جميعا.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء، نرى أن الوقت مناسب للغاية لكي ننشئ هذا الكيان استنادا إلى المبادرات الناجحة مثل القدرة الشرطية الدائمة للأمم المتحدة. ونرى أن لهذه التدخلات الاستراتيجية والمساعدة الفنية فائدة قصوى في مساعدة الدول على وضع آلياتها الذاتية للتصدي لمشكلة العنف الجنسي. ونعتقد أنه سيكون من المُجدي أن نقيِّم إمكانية تكملة هذه القدرات على الاستجابة السريعة والمبكرة وتوسيع نطاقها بتقديم المساعدة التقنية لتعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن.

في الختام، وبالنيابة عن شبكة الأمن البشري، التي تتألف من الأردن، أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كندا، كوستاريكا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب، أود أن أعرب عن ارتياحنا لتتويج العملية باتخاذ هذا القرار الجديد. ومثلما أكدنا في البيان الذي أدلينا به في ٧ آب/أغسطس، ننوه بما أحرزه مجلس الأمن من تقدم في مناقشاته المواضيعية بشأن هذا الموضوع، ونعرب مجددا عن اقتناعنا بضرورة مواصلة العمل على وضع نهج شامل واستراتيجي يركز على المجالات الهامة المتمثلة في المنع، وتوفير الحماية، وكفالة مشاركة المرأة، وضمان المساءلة، وتقديم المساعدة إلى الضحايا وجمع البيانات، وهي مجالات ناقشناها بإسهاب فعلا خلال آخر مناقشة عقدناها بشأن هذا الموضوع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على توليكم شخصيا قيادة حملة مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. كما أود أن أشكر السفيرة سوزان رايس وبعثة الولايات المتحدة في نيويورك على ما بذلتاه من جهد وإصرار لإنجاز عملنا بشأن هذا القرار في الأسابيع الأخيرة.

ونعتقد أن هذا القرار سيسهم بصورة كبيرة في تعزيز استجابة الأمم المتحدة للعنف الجنسي في حالات الصراع. ونرى أن ثمة حاجة خاصة إلى القيادة الاستراتيجية التي يمكن أن يوفرها الممثل الخاص الذي عيّنه الأمين العام مؤخرا.

والعمل الذي سيقوم به هذا الممثل، سواء كان رجلا أو امرأة، سيساعدنا على مواجهة هذه الآفة بصورة منهجية في كل حالة من حالات الصراع التي تُرتَكب فيها أعمال عنف جنسي. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، نتطلع أيضا إلى الاقتراحات المقبلة التي سيقدمها الأمين العام بشأن تعزيز رصد أعمال العنف الجنسي والإبلاغ عنها. وأود أن أضيف أننا نُقدِّر الالتزام الشخصي للأمين العام بشأن هذه المسألة تقديرا بالغا.

كما نأمل أن قرار اليوم سيمهد السبيل إلى زيادة تدفق المعلومات بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولجان الجزاءات التابعة للمجلس بشأن العنف الجنسي في مناطق الصراع. ويجب على المجلس، عند الاقتضاء، أن يكفل مساءلة أولئك المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان التقصي، والإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض تدابير موجهة.

وفي نفس الوقت، ليس من المقبول إطلاقا استمرار سقوط المدنيين، لا سيما النساء والفتيات، ضحايا للعنف الجنسي يوميا في مناطق الصراع التي تتحمل فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولية رئيسية عن حمايتهم. وعليه، يجب أن تكون مكافحة العنف الجنسي أيضا في صلب خطتنا العامة لحماية المدنيين. ولذلك، تتعهد النمسا بالمضي قدما في هذا العمل عندما ينظر المجلس لاحقا في مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بكم، سيدتي، وأن أشكركم على ترؤسكم شخصيا هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام ونائبة الأمين العام على حضورهما وعلى ما أبدياه من ريادة.

وتعرب اليابان عن سرورها لاتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بالإجماع، وتقدر تقديرا بالغا المبادرة التي اتخذها وفد الولايات المتحدة. ويدل هذا القرار على الالتزام القوي لمجلس الأمن بمكافحة العنف الجنسي، الذي لا يزال منتشرا في العديد من مناطق الصراع في العالم. ويوفر القرار قيمة مضافة هامة لقرار العام الماضي ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي شكّل معلما بارزا. وهو يحثنا على تلبية الاحتياجات الملحة في الميدان وترجمة التزامنا إلى إجراءات عملية. وعلى نحو خاص، يحسن استجابة الأمم المتحدة بشكل مُنسِّق للعنف الجنسي في الصراعات المسلحة، ويعزز دعم الأمم المتحدة للسلطات الوطنية لدى تعزيز سيادة القانون.

وينبغي لنا، أولا وقبل كل شيء، تعزيز التدابير لحماية ضحايا العنف الجنسي، غير أنه يجب علينا أيضا أن ننهي إفلات المنتهكين من العقاب. وفي نفس الوقت، أود أن أشدد على أهمية دعم النساء والأطفال في حالات الضعف وتمكينهم. وينبغي أن ندعمهم ليحققوا كامل قدراتهم، حتى في الظروف الصعبة، من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني، ولكفالة تفادي تجدد الصراعات وتكرار أعمال العنف الجنسي.

وأثناء المناقشة العامة في الأسبوع الماضي، شدد رئيس الوزراء هاتوياما على قيمة نهج الأمن البشري، أي ضرورة ألا نكتفي بحماية كل فرد فحسب، بل أن نمكِّنه أيضا لكي يستطيع العيش في سلامة وكرامة. وأعتقد أن نهج الأمن البشري يمكن أن يوفر توجيها مجديا فيما يتعلق بمساعدة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة. وانطلاقا

من وجهة النظر هذه، ترحب اليابان مرة أخرى باتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدتي، وأرحب بكم في مجلس الأمن. وبما أن هذه آخر جلسة خلال رئاسة الولايات المتحدة للمجلس في أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن التقدير للممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السفيرة سوزان رايس، ولسائر أعضاء الوفد الأمريكي على ما أبدوه من قيادة فعالة للمجلس وما أثاروه أمامه من مسائل هامة ووجيهة عديدة. وقد عمل الاتحاد الروسي بفعالية على الإسهام في نجاح هذا الجهد.

ويرحب الاتحاد الروسي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونعتقد أن هذه الوثيقة تستكمل وتُكمِّل القرارين اللذين اتخذا سابقا بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، أي القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

إننا نعتبر العنف الجنسي جريمة مروعة تتطلب تنديدا حازما وعقابا صارما. ويساورنا القلق على نحو خاص إزاء الحالات التي يشتد فيها انتشار هذه الظاهرة بصورة منهجية. ونحن مقتنعون بوجوب ألا نقلِّل من اهتمامنا بالأشكال الأخرى لانتهاكات حقوق النساء والعنف ضدهن في حالات الصراع المسلح.

وفي هذا السياق، تؤيد روسيا وضع نهج شامل لتناول هذه المشاكل. فتنوع طبيعة العنف يتطلب إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لجميع أنواع العنف. وهذه هي روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي ما برح يشكل أهم مبدأ توجيهي بشأن حماية النساء وكفالة حقوقهن في حالات الصراع. ونحن مقتنعون بأن هذه المسائل ينبغي تناولها في سياق جميع المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

وينبغي أن نتذكَّر أن أحد الشروط المسبقة الهامة للتغلب على العنف ضد النساء هو كفالة مشاركتهن الكاملة في مفاوضات السلام وجهود التعمير بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الإطار، يرحب الاتحاد الروسي بمبادرة فييت نام لعقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع التنفيذ الشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع التركيز على دور المرأة في التعمير بعد انتهاء الصراع.

في الختام، نود أن نعرب عن اقتناعنا بأنه من خلال العمل معا لن نتمكن من تخفيض تواتر حوادث العنف الجنسي في الصراعات المسلحة فحسب، بل سنحرز تقدما كبيرا في ضمان المساواة بين الجنسين وتحسين الوضع بالنسبة للنساء أيضا انطلاقا من روح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فييت نام.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر السفيرة سوزان رايس شخصيا، وكذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية على جهودكم الرامية إلى تعزيز التزام المجلس بمكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. لقد حقق تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) منذ اتخاذه في العام الماضي تقدما حقيقيا كان الأكثر وضوحا في الوعي بمسائل العنف الجنسي الذي تحسن تحسنا ملحوظا في كل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وفي العديد من مناطق الصراع. ويتزايد إدراك المجتمع الدولي لضرورة العمل معا بشكل فعال لوضع حد لأحد أبشع أنواع العنف وأكثرها تجردا من الإنسانية.

ومع ذلك، يرى وفد بلدي أنه ما زالت هناك تحديات هائلة، وخاصة في تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع. فهذا يتطلب تضافر جهود هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لضمان اتباع نهج شامل إزاء مسألة العنف الجنسي، بما في ذلك، في جملة أمور، إدراجه في المراحل المبكرة من عملية السلام. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل مع هيئات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة والدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

وبعد أن صوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار، فإنه يؤكد مجددا التزام فييت نام القوي بوضع حد للعنف الجنسي أينما وقع. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذه مجلس الأمن للتو، ينبغي تنفيذهما بتنسيق وثيق مع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولأن تمكين المرأة من أنجع الأدوات لحمايتها، ينبغي تعزيز مشاركتها في عمليات تحقيق السلام وتسوية الصراعات وعمليات ما بعد انتهاء الصراع لضمان أن يكون صوتها الضعيف مسموعا وحقوقها محترمة واحتياجاتها متوفرة. كما ينبغي وضع تدابير لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في حالات الصراع بحيث تكون جزءا من إطار استراتيجي شامل أوسع نطاقا ويغطي المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. ويجب تشجيع هيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة وتقديم العون لها لمساعدة الحكومات الوطنية في بناء القدرات المتعلقة بنوع الجنس وإعداد البرامج لمساعدة الناجيات من العنف الجنسي بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، بدءا من توفير سبل الوصول إلى العدالة والتخلص من الوصم والنبذ ورعاية الصحة العقلية والنفسية.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية تقديم الدعم لتحقيق الأمن المادي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال الأنشطة المدرة للدخل والتعليم والمشاركة في صنع القرارات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتعزيزا لجهود المجلس التي يبذلها اليوم بتوجيه من الرئيسة، ستعقد فييت نام، بوصفها الرئيس القادم للمجلس، مناقشة مفتوحة يوم الاثنين المقبل الموافق ٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن ”الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين“. ونتطلع إلى مشاركة نشطة ومناقشات هادفة ونتيجة موضوعية من شأنها جعل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية النصف الأفضل من البشرية أكثر اكتمالا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وأشكركم، على وجه الخصوص، سيدتي الرئيسة، على مشاركتكم الشخصية وقيادتكم جهود دفع قضية المرأة في جميع أنحاء العالم وعلى ما تبذلونه من جهود جديرة بالثناء في تعبئة المجلس لاتخاذ هذا القرار الهام اليوم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على التزامه بمكافحة العنف ضد المرأة وشحذ الهمم على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها نحو ذلك.

لقد بعث المجلس باتخاذه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) اليوم رسالة قوية أخرى إلى العالم أجمع مفادها أن العنف ضد النساء والأطفال، ولا سيما في حالات الصراع المسلح، أمر غير مقبول وأن هذه الأعمال لا يمكن التسامح معها مطلقا. إن حضوركم، سيدتي الرئيسة، اليوم يقوي هذه الرسالة، كما يقوي عزيمتنا. في الواقع، فإن النساء والأطفال الذين ما زالوا يتعرضون لأقسى أشكال العنف خلال الصراعات

المسلحة، يأملون أن يروا أنهم ليسوا وحدهم في محنتهم، وأن المجتمع الدولي لن يدخر أي جهد لوقف معاناتهم.

لهذا السبب أيدت تركيا هذا القرار منذ البداية وأسهمت بنشاط في مفاوضاته، واضعة في اعتبارها المسؤولية الأساسية للمجلس عن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، وبخاصة النساء والأطفال.

والقرار الذي اتخذناه للتو ينطوي على العديد من الجوانب الهامة، ولكن كانت ربما القيمة المضافة الأهم مستمدة من طابعه العملي المنحى. وفي الواقع، إننا في هذا القرار لا ندين مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة فحسب، وإنما ندعو إلى اتخاذ إجراءات ضدهم أيضا. إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإنشائهما آلية جديدة ولا سيما قرار تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة، فإنهما يوضحان التزامهما الراسخ وإرادتهما السياسية الثابتة لمنع العنف الجنسي ضد المرأة ومكافحة الإفلات من العقاب وتطبيق المساءلة وسيادة القانون بصورة فعالة.

وتركيا ملتزمة تماما ببذل كل جهد ممكن من أجل ضمان التنفيذ الفعال للقرار. وإلى جانب القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، يوفر لنا هذا القرار إطارا شاملا في مجال تمكين المرأة، وسنبذل قصارى جهدنا للاستفادة من هذه الفرصة على أفضل وجه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية، سيدتي الرئيسة، أعرب عن الشكر والتقدير لمبادرتكم هذه. وأحيي السفيرة سوزان رايس على جهودها وعلى رئاستها الحكيمة لهذا المجلس طيلة شهر أيلول/سبتمبر وما تقدمت به من مشروعات. وأحيي السادة الوزراء والسادة الزملاء السفراء.

لقد مثلت زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان الأفريقية التي تشهد صراعات طويلة، ومقابلتنا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لعدد ممن تعرضن للاغتصاب والتعذيب، صدمة كبيرة لنا جميعا. وفي المقابل، زاد أملنا عندما رأينا شبابا وشابات صغار من مختلف أنحاء العالم يهتمون بأولئك الضحايا. يعالجونهن نفسيا ويكوننهن مهنيا، أحسسنا أن الضمير العالمي أكبر من المجرمين، وأن إرادة الحياة في البشرية أكبر من إرادة الموت.

إن هؤلاء القتلة لا يكتفون بقتل الناس جسديا، بل يدمرونهم من الداخل وهذا يولد الأحقاد ويصعب عمليات السلام. لا بد أن تكون هذه معركة يقودها الضمير الإنساني ضد هؤلاء المجرمين وأن تصدر تشريعات محلية تجرم هذه الأعمال وألا تسقط بالتقادم لأنها تولد الأحقاد، وتولد العنف والكراهية. يجب ألا يفلت أولئك المجرمون الذين يغتصبون النساء في أصعب الظروف.

رأيت مناظر بالأمس في كوناكري، غينيا، وشهادات نساء فقيرات ضعيفات يُغتصبن ويُضربن ثم يقتلن. هذا شيء مرعب جدا.

ولهذا، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذا الموضوع، وأقدر مبادرة الأمين العام بتعيين ممثل خاص يُعنى بالعنف الجنسي في مناطق الصراع. ولكن، يجب أن تكون العدالة الدولية متساوية، ألا يفلت من العقاب أي مجرم مارس هذا العمل في أفغانستان أو العراق أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو فلسطين. يجب ألا يهرب أي مجرم من العقاب أينما كان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أشكركم شخصيا، سيدتي الرئيسة،

ووفـد الولايـات المتحـدة والـسفيرة سـوزان رايـس علـى القيـادة المـستمرة في مـسألة العنـف الجنـسي في الـصراع المــسلح. وأود أيــضا أن أشــكر الأمــين العــام علــى مشاركته المستمرة.

تـود كرواتيـا أن تـضيف صـوتها إلى أصـوات أولئـك الـذين يكـافحون مـن أجـل وضـع حـد لهـذه الممارسـة المقيتـة. ولأن ممثل كرواتيا أدلى ببيان خلال المناقشة المفتوحة بشأن تنفيـذ القـرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في آب/أغـسطس مـن هـذا العـام (S/PV.6180، صـفحة ١٦)، اسمحـوا لي هنـا أن أكتفـي بإضافة بعض الملاحظات الموجزة.

أولا وقبــل كــل شــيء، أود أن أذكــر أن كرواتيــا كانـت مؤيـدا قويـا داخـل المجلـس للقـرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بدءا من مرحلة إعداده حتى اتخاذه في نهاية المطاف. ومن هـذا المنطلـق، نؤيـد بـنفس القـدر القـرار الجديـد ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذناه للتـو اليـوم، ونـود أن نغتـنم هـذه الفرصـة لتهنئـة كل من عمل بجد لتحقيق تلك النتيجة.

ومجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، يقـر بعناصـر مهمـة كـثيرة في مجـال مكافحـة العنـف الجنـسي في الصراع المسلح. لقد أقر بالحاجة إلى أن يبدي القـادة المـدنيون والعسكريون إرادة سياسية في مكافحـة الإفـلات مـن العقـاب واســتخدام ســلطاتهم وصــلاحياتهم لمنــع العنــف الجنــسي. ويطالـب كـل الأطـراف في أي صـراع مـسلح بحمايـة المـدنيين مـن العنـف الجنـسي ويحـثهم علـى التحقيـق في كـل التقـارير بشأن العنف الجنسي.

لقـد أتيحـت الفرصـة لأعـضاء مجلـس الأمـن لزيـارة أكثــر المنــاطق تــضررا اليــوم والــتكلم مــع الــضحايا، وهــم يــدركون فداحــة المــشكلة تمامــا. وعــلاوة علــى ذلــك، أكـد مجلـس الأمـن مـن جديـد اتجـاه نيتـه، لـدى اعتمـاد أو تجديـد جـزاءات مـستهدفة، للنظـر في تـضمين الجـزاءات تحديـد معـايير خاصـة بأعمـال الاغتـصاب وأشـكال العنـف الجنسي الأخرى.

وبرغم تلك التدابير الإيجابية، نـرى أن مطالبـة القـرار للأمين العام بتعيين ممثل خاص للتصدي لمسألة العنف الجنسي في الـصراع المـسلح، وسـرعة نـشر فريـق للخـبراء في الحـالات التي تثير انشغالا خاصا في ما يتعلق بالعنف الجنسي، يستحق إشادة خاصة.

إن مجلـس الأمـن، باتخـاذه القـرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، والقــرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المتخــذ مــؤخرا، يبعــث رســالة واضـحة إلى أولئـك الـذين يواصـلون ارتكـاب جـرائم مروعـة ضـد النـساء والفتيـات في الـصراع المـسلح وإلى أولئـك الـذين يتسامحون مـع هـذا العنـف الجنـسي أو يتغاضـون عنـه. فهـؤلاء سيحاسبون جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمـة الآن لممثل أوغندا.

الـسيد روغونـدا (أوغنـدا) (تكلـم بالإنكليزيـة): أرحب برئاستكم شخصيا لهذه الجلسة لمجلس الأمن، سيدتي الرئيـسة. فهـذا يـدلل علـى التـزامكم بالقـضاء الكامـل علـى العنف الجنسي المتفشي بشدة، ولا سيما في عـدد مـن البلـدان الأفريقيــة. لقــد صــوتت أوغنــدا لــصالح القــرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، نظـرا لالتزامنـا المـستمر برفـاه النـساء، ولا سـيما الفتيات فهن أول ضحايا حالات الصراع.

إن العنف الجنسي مشكلة عالمية. ولـذلك، لا بـد مـن بذل كل جهد لكفالة مساءلة مرتكبيه على أعمالهم الدنيئة. ومـرة أخـرى، هـذه تـذكرة بـأن العنـف الجنـسي في الحـالات المرتبطـة بالـصراع يمكـن منعـه باسـتعادة الـسلام والاسـتقرار وسيادة القانون في البلدان المتضررة.

وترحب أوغندا بإقرار هـذا القـرار باحتياجـات الـنظم القضائية الوطنية التي أضعفتها الـصراعات كمـا ترحـب بفهـم

أنه ما لم يساعد المجتمع الدولي تلك المؤسسات على إعادة بناء قدرها، لا طائل من الدعوة إلى وضع حد للإفلات من العقاب أو إلى محاكمة مجرمي الحرب أو مرتكبي العنف الجنسي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة رايس وبعثة الولايات المتحدة على قيادة الحملة لاتخاذ هذا القرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد تسانغ يوسوي (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم شخصيا لجلسة اليوم وأن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به للتو.

تدين الصين كل أعمال العنف ضد المرأة في حالات الصراع، بما فيها العنف الجنسي. وندعو كل أطراف الصراع إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونهيب بالحكومات التحقيق في هذه الجرائم ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيها. وندعو كل البلدان إلى اتخاذ تدابير من أجل انضمامها المبكر إلى معاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

وانطلاقا مما تقدم، صوت الوفد الصيني لصالح القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في نيسان/أبريل من العام الماضي ولصالح القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذناه للتو. وهنا، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود السفيرة رايس والنهج المرن والموقف البناء لوفد الولايات المتحدة خلال المشاورات.

وفيما يتعلق بتحسين حماية المرأة في الصراع المسلح، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تتحمل الحكومات مسؤولية أساسية عن حماية المرأة ومكافحة جرائم العنف الجنسي. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة فعالة في هذا الصدد. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) على عاتق الحكومات، فإن كلا من البلدان المتضررة بالصراع وتلك التي تعيش حالات ما بعد الصراع تواجه صعوبات جمة في كثير من الأحيان. ولذلك، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي ومجتمع المانحين مساعدات سخية للمساعدة في جهودها لإعادة بناء قدراها. وفي نفس الوقت، أود أن أشدد على أن تقديم الدعم والمساعدة الخارجيين ينبغي أن يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يحترم رغبات البلد المعني مع عدم تقويض سيادته.

ثانيا، ينبغي تعزيز مشاركة المرأة في مختلف مراحل عملية السلام، وينبغي إيلاء اهتمام بمركزها ودورها. ويجب احترام حقوق ومصالح المرأة وحمايتها خلال عملية السلام برمتها ومراعاة احتياجاها وشواغلها الخاصة. وينبغي منحها مشاركة أكبر في سلطة صنع القرار. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الأمانة العامة تدابير إيجابية كثيرة لزيادة عدد النساء في المناصب العليا وترؤس النساء لبعثات خاصة للأمم المتحدة. ونأمل أن تستمر تلك الجهود في المستقبل.

ثالثا، ينبغي بذل الجهود لتشجيع ودعم مشاركة المجتمع المدني في حماية المرأة. هناك زملاء كثيرون في منظمات غير حكومية يعملون على أرض الواقع في ظل ظروف صعبة لتعزيز حماية حقوق المرأة ومصالحها. وينبغي أن يكون عملهم موضع تقدير.

وتؤيد الصين هذه المنظمات في مواصلة الاضطلاع بدورها البناء في حماية النساء في حالات الصراع المسلح. ونحن ندعوها إلى مواصلة مشاركتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة الوكالات المعنية مباشرة بقضايا النساء، فضلا عن تقديم اقتراحات معقولة في ذلك الصدد.

وظلت الحكومة الصينية دائما تولي اهتماما كبيرا لتحسين مركز النساء وحماية حقوقهن ومصالحهن. ونود أن نعمل بالترافق مع المجتمع الدولي في جهدنا المشترك للحد من أعمال العنف الجنسي في العالم ولبلوغ الأهداف في مجال النساء والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أشكر السفيرة سوزان رايس، ممثلتنا الدائمة، وبعثة الولايات المتحدة وجميع من يعملون معها كل يوم باسم بلدنا. كما أود أن أشكر السيدة إستير بريمر، الأمينة المساعدة للمنظمات الدولية، وموظفيها، فضلا عن السيدة ميلاني فيرفير، سفيرتنا لشؤون المرأة في العالم. كما أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي للسيدة نورما تشان، رئيسة فرع أمانة مجلس الأمن، التي ستتقاعد اليوم بعد ٣٦ عاما من العمل مع الأمم المتحدة. ونريد أن نودع السيدة نورما الوداع اللائق بينما تبدأ فصلا جديدا من حياتها. ونحن نشكرها على تفانيها في الخدمة.

وأخيرا، أود أن أشكر الأعضاء شكرا جزيلا، ليس على أصواتهم ولكن أيضا على تعليقاتهم البالغة الفائدة والموضوعية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.